

بنك الكويت الوطني  
الربع الثالث من العام 2021  
مؤتمر المستثمرين/ المحليين  
20 أكتوبر 2021



بنك الكويت الوطني  
المؤتمر الهاتفي بشأن الأرباح في الربع الثالث/ التسعة أشهر الأولى من العام 2021

الأحد، الموافق 24 أكتوبر 2021

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الأربعاء الموافق 20 أكتوبر 2021 في الساعة الثالثة عصراً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

---

السادة المشاركين من البنك:

السيد/ عصام الصقر – الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي – المدير المالي للمجموعة بالإنيابة

السيد/ أمير حنا – رئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال المؤسسي

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانثيز من المجموعة المالية هيرميس (EFG Hermes)

إلينا سانثيز:

مساء الخير جميعاً.

معكم إلينا سانثيز من المجموعة المالية هيرميس. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني عن الربع الثالث/ التسعة أشهر الأولى من العام 2021. ينضم إلينا اليوم الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عصام الصقر، والمدير المالي للمجموعة بالإنبابة في بنك الكويت الوطني، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال المؤسسي في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً لكم.

شكراً إلينا.

أمير حنا:

مساء الخير على الجميع.

نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم لاستعراض النتائج المالية للربع الثالث / التسعة أشهر الأولى من العام 2021.

قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية المبينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطلعية. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

سنبدأ في موافاتكم ببعض الملاحظات الافتتاحية من قبل السيد/ عصام الصقر الرئيس التنفيذي للمجموعة، ثم ننتقل إلى السيد/ سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة بالإنبابة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل، ثم ننتقل أخيراً للإجابة على أسئلتكم بالترتيب الذي وردت به. كما يسعدنا متابعة الردود على أسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقياها بالبريد الالكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الالكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، الرئيس التنفيذي للمجموعة، ليوافكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

شكراً لك أمير.

عصام الصقر:

مساء الخير أو صباح الخير لكم جميعاً.

شكراً لانضمامكم إلينا في مناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني لفترة الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام 2021، وأتمنى أن تكونوا جميعاً بصحة وعافية.

خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام، شهد المشهد العالمي تحسناً تدريجياً في ظروف الاقتصاد الكلي مع استمرار تخفيف القيود المفروضة للحد من تفشي فيروس كورونا مما سمح بالعودة التدريجية للحياة الطبيعية. ورغم استمرار حالة من عدم اليقين بشأن التداعيات المستقبلية للجائحة على النشاط الاقتصادي، إلا أننا نتوقع استمرار هذا التحسن التدريجي. لذلك، فإننا نبقى على تفاؤلاً لا يخلو من الحذر بشأن توقعات النمو وتعافي النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات.

وفي الكويت، واصلت الحكومة تنفيذ برنامج تطعيم شامل انعكس إيجاباً على احتواء الوباء وأدى إلى انخفاض كبير في العدد اليومي لحالات كورونا الجديدة وارتفاع حالات الشفاء وتراجع كبير لمعدلات الوفيات. حيث أدى تحسن الوضع الصحي هذا إلى تسريع تخفيف القيود المفروضة على الحركة والسفر وهو ما أثر بشكل إيجابي على ثقة الأعمال ومستويات النشاط الاقتصادي.

وعلاوة على ذلك، فقد أدى الانتعاش الأخير في أسعار النفط إلى تخفيف بعض الضغوط على الميزانية العامة وعزز من معنويات الأعمال وكذلك منح دفعة إيجابية لتوقعات نمو الاقتصاد الكلي.

كذلك، فإن الحوار الوطني الجاري حالياً بين الحكومة الكويتية ومجلس الأمة في محاولة لتخفيف التوترات وحل المأزق التشريعي يسير في اتجاه بناء للغاية وقد يحسن من آفاق الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك إعادة هيكلة القطاع العام، وتسريع عملية الخصخصة، ويمهد الطريق لحسم إقرار العديد من القوانين. وفي المقابل، فمن المقرر أن تتسارع وتيرة

تنفيذ المشاريع، حيث تعمل الحكومة على حل التوترات مع البرلمان، وإعطاء الأولوية للمشاريع الكبرى.

انتقالاً إلى النتائج المالية، فقد انعكس التحسن في بيئة التشغيل بشكل إيجابي للغاية على نتائجنا الفصلية وكذلك خلال التسعة أشهر حيث سجلنا صافي ربح في الربع الثالث قدره 94.1 مليون دينار كويتي؛ بزيادة سنوية نسبتها 63.3%. وكذلك حققنا صافي ربح قدره 254.8 مليون دينار كويتي خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021، بارتفاع بنحو 51.1% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وقد عزز من ربحية البنك بشكل أساسي زيادة حجم الأعمال وزيادة الإيرادات التشغيلية إلى جانب تراجع تكلفة المخاطر.

وبالنظر إلى الجانب الاستراتيجي، فإن المجموعة تواصل التركيز على التحول الرقمي وتنوع عملياتها من خلال الانتشار الجغرافي واتساع نطاق ما تقدمه من خدمات. كما تتواصل مسيرتنا نحو تحقيق التفوق الرقمي بخطى ثابتة على الطريق الصحيح، وذلك من خلال الاستثمار في المنصات الرقمية للمكاتب الأمامية ومكاتب الدعم سعياً لتحسين تجربة عملائنا ورفع كفاءة عملياتنا. كذلك تركز أجنדתنا الرقمية على تحسين تجربة ورضا العملاء بالإضافة إلى زيادة الكفاءة التشغيلية وتنمية أعمالنا من خلال زيادة بصمتنا في أسواقنا الرئيسية.

ويواصل بنك الكويت الوطني تبنيه لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كجزء أساسي من منهجية ممارسة أعماله وأنشطته التشغيلية، مع التزامه الراسخ بالوفاء بمسؤولياته الاجتماعية والاقتصادية، حيث تحرص المجموعة على دمج مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في جميع استراتيجيات الأعمال، مع البدء في تحديد وقياس المخاطر والفرص فيما يتعلق بعوامل التغير المناخي والاتجاهات الاجتماعية. كما يستمر التزامنا بالحفاظ على البيئة مع إطلاق مبادرات للحد من استهلاك الطاقة المياه، فضلاً عن العناية بصحة موظفينا وتطويرهم المهني وفي غضون ذلك، نقود أيضاً وعبر المجموعة العديد من المبادرات التي تُظهر التزامنا بالتنوع بين الجنسين وتمكين المرأة.

وبهذا أختتم كلمتي لنتنقل الآن إلى سوجيت رونغي، المدير المالي للمجموعة بالإنبابة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل.

تفضل سوجيت.

شكراً لك سيد/ عصام.

سوجيت رونغي:

عمتم مساءً جميعاً، وأهلاً ومرحباً بكم.

يسعدني أن اغتنم هذه الفرصة لأطلعكم على نتائجنا المالية للتسعة أشهر الأولى من العام 2021.

لقد قمنا بالإعلان مؤخراً عن تسجيل صافي أرباح بقيمة 254.8 مليون دينار كويتي عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021 بارتفاع نسبته 51.1% عن الفترة المماثلة من العام الماضي.

وبلغ صافي الربح للربع الثالث من العام 2021 نحو 94.1 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 23.0% عن صافي ربح الربع الثاني من العام 2021 البالغ 76.5 مليون دينار كويتي ويرجع هذا الارتفاع في صافي الربح إلى انخفاض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات انخفاض القيمة. بينما سجل صافي الربح للربع الثالث ارتفاعاً بنسبة 63.3% مقارنة بنفس الربع من العام 2020.

وقبل الخوض في المعلومات التفصيلية لنتائجنا المالية، أود أولاً أن أتحدث بإيجاز عن البيئة التشغيلية العامة خلال الفترة المنقضية من هذا العام.

شهدت الشهور الأخيرة تصاعداً نحو الانتعاش التدريجي، وبما يعكس تحسن مستويات النشاط التجاري واستقرار أسعار النفط بالإضافة إلى تسارع وتيرة التطعيم ضد فيروس كورونا في الكويت بشكل كبير. ورغم عودة الحياة تدريجياً إلى طبيعتها في جميع أنحاء العالم، إلا أن حالة عدم اليقين الناتجة عن تداعيات الجائحة لا تزال سائدة. لهذا، يبدي البنك تفاؤلاً حذراً باستمرار التحسن خلال الأشهر المقبلة.

نتحول الآن إلى نتائجنا المالية لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021.

يعكس ارتفاع صافي الربح بواقع 86.1 مليون دينار كويتي (الموضح أمامكم في أعلى الجانب الأيسر من هذه الشريحة) وبنمو نسبته 51.1% على أساس سنوي التعافي القوي

لأداء المجموعة واستمرار النمو في حجم أعمالنا وزيادة الإيرادات التشغيلية وانخفاض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر انخفاض القيمة. وبشكل خاص، سجلت محفظة قروض المجموعة نمواً قوياً بنحو 1.5 مليار دينار كويتي خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021، وبارتفاع نسبته 8.3%.

وأود أن أئوه هنا أننا ما زلنا في فترة البرنامج الثاني لتأجيل أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة، والذي تبلغ مدته ستة أشهر على غرار برنامج التأجيل الأول الذي تم تطبيقه خلال العام 2020. إلا أنه وعلى خلاف البرنامج الأول في 2020، والذي تم فيه تحميل تكلفة تأجيل أقساط القروض على حقوق المساهمين، فسوف تتحمل الحكومة الكويتية التكلفة الناتجة عن التأجيل وفقاً للبرنامج الجديد.

وقد نتج عن برنامج التأجيل الخاص بالعام 2021 خسارة تعديل تم تقديرها بنحو 140 مليون دينار كويتي للمجموعة، فيما لم يكن هناك أي تأثير على بيان الدخل، وتم إدراج المبلغ المستحق من الحكومة ضمن الموجودات الأخرى في الميزانية العمومية.

وانتقالاً إلى النتائج التشغيلية، فكما هو موضح أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض، بلغ الفائض التشغيلي (الربح قبل احتساب المخصصات والضرائب) لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021 نحو 414.6 مليون دينار كويتي، بارتفاع قدره 8.3 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2020. كما ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021 بنحو 48.6 مليون دينار كويتي، ما نسبته 7.7% مقارنة بفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020، فيما ارتفعت التكاليف بنحو 40.3 مليون دينار كويتي خلال نفس الفترة.

وبلغ الفائض التشغيلي للربع الثالث من العام 2021 نحو 132.2 مليون دينار كويتي، بانخفاض قدره 10.7 مليون دينار كويتي عن الربع الثاني، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع التكاليف، والتي كان بعضها ذا طبيعة استثنائية، إضافة إلى انخفاض الإيرادات التشغيلية بشكل هامشي.

وسوف نتطرق بمزيد من التفصيل إلى أهم العوامل المحركة للتغير في الإيرادات والهوامش والتكاليف بعد قليل.

ويواصل مزيج الإيرادات التشغيلية المبين في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض إظهار مزيجاً قوياً، مع مساهمة 26% من مصادر الإيرادات من غير الفوائد.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سنلقي نظرة على أداء صافي إيرادات الفوائد والعوامل المحركة لهذا الأداء.

بلغ صافي إيرادات الفوائد وصافي إيرادات التمويل الإسلامي لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021 (الموضح في أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض) 502.1 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 6.2% عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020، وذلك بدعم من ارتفاع حجم الإقراض وتحسن صافي هامش الفائدة.

ويعكس الرسم البياني في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض انتعاش صافي هامش الفائدة لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021 مقارنة بمستوياته المتدنية لنفس الفترة من العام الماضي. ورغم انخفاض العوائد في وقت مبكر من دورة أسعار الفائدة، فقد تحسن صافي الهامش تدريجياً بسبب انخفاض تكلفة التمويل خلال هذه الفترة.

ونلاحظ أن متوسط صافي هامش الفائدة عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021 بلغ 2.25% مقابل 2.20% لنفس الفترة من العام الماضي.

وخلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021، بلغ متوسط العائد للمجموعة 2.97%، مقارنة بنحو 3.54% للفترة المماثلة من العام 2020. بينما بلغ متوسط تكلفة التمويل للمجموعة خلال هذه الفترة 0.82%، مقارنة بنحو 1.52% للفترة المماثلة من العام الماضي. وسجل متوسط العائد وتكلفة التمويل للربع الثالث من العام 2021 ما نسبته 2.90% و0.81% على التوالي. وسجل متوسط صافي هامش الفائدة انخفاضاً عن الربع السابق حيث بلغ 2.18%، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض العائد مع زيادة طفيفة في تكلفة التمويل.

وتواصل المجموعة الاستفادة من النمو القوي في الودائع منخفضة التكلفة التي شهدناها خلال العام 2020. وقد سمح ذلك للمجموعة أيضاً بالتخلص من وداائع المؤسسات ذات التكلفة الأعلى نسبياً.



وفي أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض، يمكننا رؤية العوامل المحركة التي ساهمت في دفع متوسط صافي هامش الفائدة نحو الارتفاع بمقدار 5 نقاط أساس إلى 2.25% خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021 مقارنة بنحو 2.20% في الفترة المماثلة من العام 2020، حيث ساهم انخفاض تكلفة التمويل بشكل إيجابي في تحسين صافي هامش الفائدة بمقدار 66 نقطة أساس في حين أثرت الحركات المجمعمة المرتبطة بالقروض والأصول الأخرى بشكل سلبي على صافي هامش الفائدة بمقدار 61 نقطة أساس.

ننتقل الآن إلى الشريحة التالية.

كما نرى أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، فقد بلغ إجمالي إيرادات غير الفوائد في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021 نحو 179 مليون دينار كويتي، بنمو قدره 19.2 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 12% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2020. وقد ساهم صافي الاتعاب والعمولات بنحو 123.8 مليون دينار كويتي، في حين ساهمت إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية بما قيمته 27.5 مليون دينار كويتي، بينما بلغت مصادر الإيرادات الأخرى من غير الفوائد 27.7 مليون دينار كويتي.

سجل صافي الاتعاب والعمولات ارتفاعاً بنسبة 12.8% مقارنة بأداء فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020، نتيجة للمساهمة القوية من مختلف قطاعات الأعمال. فيما شهد صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021 تراجعاً بنحو 4.3 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2020، وذلك بسبب تأثير التحركات السلبية للعمولات على إصداراتنا من السندات المقومة بالدولار الأمريكي ضمن الشريحة الأولى الإضافية من رأس المال. ومع ذلك، فقد سجلت الأنشطة الأساسية للتعامل بالعملات الأجنبية نمواً قوياً خلال العام.

ونمت الإيرادات الأخرى من غير الفوائد بمقدار 9.5 مليون دينار كويتي وذلك بالمقارنة مع نفس الفترة من 2020، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تحسين تقييمات السوق للاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات الأخرى من غير الفوائد لفترة التسعة أشهر من 2020 شملت أرباح بيع المقر الرئيسي السابق لبنك الكويت الوطني والتي بلغت 9.9 مليون دينار كويتي بالإضافة إلى الدعم الحكومي لمواجهة تداعيات فيروس كورونا بقيمة 6.1 مليون

دينار كويتي. وباستبعاد هذين البندين الاستثنائيين، يعكس إجمالي الإيرادات التشغيلية للمجموعة نمواً أساسياً بنسبة 10.5%.

ويعد أداء إيرادات الرسوم والعمولات للمجموعة قوياً حيث تتنوع مصادرها بين مجموعة من المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال المختلفة. ومن الجدير بالملاحظة أن المصدر الرئيسي لإيرادات غير الفوائد يتمثل في الأنشطة المصرفية الأساسية المتصلة بالأعمال عوضاً عن الإيرادات الأكثر تقلباً من أنشطة التداول.

أما بالنسبة للربع الثالث من العام 2021، فقد بلغت الإيرادات من غير الفوائد نحو 60.1 مليون دينار كويتي، عند مستويات مماثلة للربع الثاني من نفس العام.

ننتقل الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة في الرسم البياني أعلى الجانب الأيمن من الشريحة. فقد بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021 نحو 266.4 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 17.8% مقارنة بنفس الفترة من العام 2020. ويرجع نمو التكاليف الخاصة بالموظفين والمصروفات التشغيلية الأخرى بشكل جزئي إلى زيادة مستويات الأنشطة داخل الكويت وعلى مستوى شبكة الفروع الخارجية للمجموعة. كما قامت المجموعة خلال الربع الثالث من العام الحالي بتسجيل مستحقات لبعض البنود الاستثنائية وغير المتكررة لتكاليف الموظفين والتكاليف الأخرى، ما أدى إلى ارتفاع نسبة التكاليف إلى الإيرادات لتبلغ 42.1%، بينما بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 39.1%.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أنه من العوامل المؤثرة في المصروفات التشغيلية للمجموعة هو مواصلة الاستثمار في مبادرات الأعمال والتقنيات والعمليات الرئيسية لديها لتمكين المجموعة من تقديم أفضل الخدمات لعملائها وتحسين مواردها بما ينعكس بشكل إيجابي على الكفاءة التشغيلية.

كما تستمر قنواتنا الرقمية في لعب دور محوري في خدمة العملاء، حيث زادت المعاملات الإلكترونية إلى مستويات قياسية. كما نواصل العمل على مجموعة من المنتجات المختارة في بعض النطاقات الجغرافية مثل أنشطة إدارة الثروات في المملكة العربية السعودية، وتوسيع عملياتنا المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان، وكذلك عملياتنا في بنك الكويت الوطني - مصر.

ننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة الموضحة أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض.

بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 122.8 مليون دينار كويتي لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021، بانخفاض نسبته 40.9% عن الفترة المماثلة من العام 2020 الذي بلغت فيه 207.6 مليون دينار كويتي. وقد بلغت مخصصات خسائر الائتمان خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021 نحو 114.3 مليون دينار كويتي، بانخفاض نسبته 36.2% عن الفترة المماثلة من العام الماضي. ويرجع الانخفاض الملحوظ في تكلفة المخصصات للفترة الحالية إلى التحسن العام في التوقعات الاقتصادية والجودة الائتمانية لبعض الانكشافات. وفي الوقت ذاته، فقد قامت المجموعة بتجنيب مخصصات في سياق الأعمال العادية لعملاء التجزئة والشركات في الكويت والفروع الخارجية، فضلاً عن مواصلة بناء المخصصات العامة الاحترازية المطلوبة. وتستمر المجموعة في اتباع نهج متحفظ في إدارة انكشافاتها الائتمانية.

ونتيجة لانخفاض مخصصات خسائر الائتمان، فقد تحسنت تكلفة المخاطر خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021 حيث بلغت 81 نقطة أساس مقابل 133 نقطة أساس في الفترة المماثلة من العام الماضي و121 نقطة أساس لفترة الاثني عشر شهراً للعام 2020.

بالإضافة إلى ذلك، فقد استقادت المجموعة من انخفاض مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة ومخصصات خسائر انخفاض القيمة الأخرى خلال الفترة الحالية، حيث بلغت 8.5 مليون دينار كويتي، بانخفاض نسبته 69.9% مقارنة بفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020.

وهنا أود الإشارة إلى أن المركز المالي للمجموعة لا يزال قوياً ويتمتع بمستويات عالية من الجودة الائتمانية، إلى جانب مستويات رسمية قوية يتميز بها بنك الكويت الوطني فضلاً عن قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية تساهم في تعزيز قدرة استيعاب البنك لخسائر الائتمان. ننتقل الآن لشريحة العرض التالية.

من خلال عرض هذه الشريحة، سوف أتناول بمزيد من التفاصيل جانب تنوع الأرباح عن طريق الفروع الخارجية والذراع الإسلامي للمجموعة.

تستمر مجموعة بنك الكويت الوطني في الاستفادة من ميزة فريدة بين البنوك الكويتية تتمثل في الانتشار الجغرافي الواسع لعملياتها وقدرتها على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية في آن واحد، حيث يمنحها هذا التنوع أعمال المجموعة ميزة تنافسية قوية، ويوفر درجة كبيرة من المرونة لأرباحها.

كما هو مبين في الرسم البياني أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، بلغت صافي الإيرادات التشغيلية من العمليات الخارجية لبنك الكويت الوطني خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2021 نحو 168.1 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 7.2% مقارنة بفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020. وقد ساهمت الفروع الخارجية في أرباح المجموعة بنحو 71.7 مليون دينار كويتي، ما يشكل تحسناً كبيراً، والذي يعود بشكل رئيسي إلى انخفاض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر الائتمان المتوقعة، بالإضافة إلى الأداء التشغيلي الأقوى. وقد سجلت الفروع الخارجية نسبة مساهمة قوية في كل من صافي الإيرادات التشغيلية وصافي الربح للمجموعة بنحو 25% و 28% على التوالي.

كما حقق بنك بوبيان، الذراع الإسلامي للمجموعة، صافي أرباح لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021 بنحو 31.9 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 37.2% عن الفترة المماثلة من العام 2020، ويرجع ذلك إلى النتائج التشغيلية القوية نتيجة للنمو المستمر في حجم الأعمال وتحسن صافي هامش الفائدة.

وأخيراً في الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن للشريحة، تلاحظون مساهمة الفروع الخارجية وبنك بوبيان في إجمالي أصول المجموعة بنسبة 39% و 22% على التوالي، بما يعزز من استراتيجية تنويع مصادر الإيرادات لدى المجموعة.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سوف نلقي نظرة على بعض اتجاهات البنود الرئيسية بقائمة المركز المالي خلال هذه الفترة.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات بنهاية سبتمبر 2021 نحو 32.5 مليار دينار كويتي، بزيادة نسبتها 7.0% عن إجمالي الموجودات بنهاية سبتمبر 2020، و 9.4% عن إجمالي الموجودات بنهاية ديسمبر 2020.

وسجلت محافظة قروض المجموعة نمواً قوياً حيث بلغت 19.0 مليار دينار كويتي بزيادة قدرها 1.5 مليار دينار كويتي أو ما نسبته 8.3% مقارنة بالفترة المنتهية في ديسمبر 2020. وقد شهد كل من العمليات التقليدية والإسلامية بالكويت، والعمليات الخارجية نمواً في محافظة القروض خلال هذه الفترة. ومن الجدير بالملاحظة أن جزءاً من نمو القروض في الكويت يرجع إلى تأجيل الأقساط وفقاً لبرنامج تأجيل مدفوعات القروض الاستهلاكية للعام 2021 والذي بدأ تنفيذه خلال الربع الثاني من العام 2021 ولمدة ستة أشهر.

وعلى صعيد ودائع العملاء، والتي لا تشمل ودائع البنوك وودائع لغير المؤسسات المالية، فقد ارتفعت إلى 17.4 مليار دينار كويتي خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021، حيث استمر نمو الودائع المصرفية الأساسية لقطاع التجزئة لدى المجموعة - بنوعيتها التقليدية والإسلامي - وإنا كان بمعدل أقل عن العام الماضي. وقد سمح لها ذلك بالتخارج من الودائع المؤسسية ذات التكاليف المرتفعة نسبياً وساهم في الحفاظ على تسجيل حركة جيدة على صعيد المزيج التمويلي العام للمجموعة.

ويعكس النمو في الودائع المصرفية لقطاع التجزئة مواصلة التركيز على هذا الجانب من أعمالنا، وذلك من خلال الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة لبنك الكويت الوطني وثقة العملاء به وقوة تصنيفه الائتماني.

وبالنسبة لمزيج التمويل بصفة عامة، فإن ودائع العملاء تشكل حالياً نسبة جيدة تبلغ 63% من مزيج تمويل المجموعة. وتشمل الأموال المقترضة الأخرى إصدار بنك الكويت الوطني الأخير لسندات غير مضمونة بقيمة مليار دولار أمريكي مستحقة السداد بعد 6 سنوات.

وتجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من استمرار تخفيف بنك الكويت المركزي لبعض المتطلبات الرقابية، إلا أن المجموعة نجحت في الحفاظ على مستويات السيولة المطلوبة قبل هذا التعديل وبما يتوافق مع متطلبات اتفاقية بازل 3.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

فقد تحسن معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021 حيث بلغ 9.6% مقارنة بنحو 6.6% للفترة ذاتها من العام 2020، و7.0% للفترة

الكاملة للعام 2020. كما بلغ العائد على متوسط إجمالي الموجودات 1.09% مقارنة بنحو 0.75% للفترة المماثلة من العام 2020، و0.82% لفترة الاثني عشر شهراً للعام 2020. وحافظت المجموعة على قوة واستقرار معدل كفاية رأس المال لديها حيث بلغ 18.1%، مع انخفاض هامشي عن النسبة المسجلة بنهاية ديسمبر من العام 2020 والتي بلغت 18.4%. وبلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى ومعدل كفاية رأس المال الأساسي - الشريحة 1 من حقوق المساهمين 13.2% و15.6% على التوالي. وتجدر ملاحظة أنه لم يتم تضمين الأرباح المرحلية في حساب نسب رأس المال المذكورة.

أما فيما يتعلق بنسب جودة الأصول، فيلاحظ تحسن نسبة القروض المتعثرة حيث بلغت 1.43% بنهاية سبتمبر 2021 مقارنة بنحو 1.72% بنهاية ديسمبر 2020. وكانت نسبة القروض المتعثرة قد ارتفعت كما في نهاية يونيو 2021 إلى 2.45% بشكل أساسي نتيجة لتصنيف ائتمان بعض العملاء الذين قام البنك باتخاذ إجراءات قانونية ضدهم، فيما يعزى تراجع نسبة القروض المتعثرة إلى تحسن الجودة الائتمانية لبعض العملاء، وكذلك قيام البنك بشطب بعض المديونيات.

ونتيجة لذلك، فقد تحسنت نسبة تغطية القروض المتعثرة حيث بلغت 230% بنهاية سبتمبر 2021.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

أود الحديث هنا بمزيد من التفاصيل عن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمحسبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. فإن البنوك في الكويت تقوم بشكل ربع سنوي باحتساب مبلغ المخصصات الائتمانية المطلوبة (أي المبلغ في الميزانية العمومية) وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ومقارنتها بخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية التي تم التوصل إليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ويعتمد نظام المخصصات الذي سيتم تطبيقه وبالتالي تحميله على بيان الدخل على أساس المبلغين في الميزانية العمومية؛ أيهما أعلى.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن إرشادات بنك الكويت المركزي الخاصة بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مقارنة بالمعيار التقليدي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

ويوضح الرسم البياني أعلى الجانب الأيسر من هذه الشريحة المعلومات الخاصة بمراحل تصنيف القروض والمطلوبات المحتملة مع خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية. وكما تلاحظون في الرسم البياني أعلى الجانب الأيمن من الشريحة، فكما في نهاية سبتمبر 2021، بلغت نسبة القروض والسلف المدرجة ضمن المرحلة الأولى 91% من إجمالي محفظة القروض، مقابل 7% في المرحلة الثانية و2% في المرحلة الثالثة.

ويوضح الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن من الشريحة انخفاض خسائر الائتمان المتوقعة كما في سبتمبر 2021 إلى 494 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 605 مليون دينار كويتي في ديسمبر 2020. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى تحسن النظرة المستقبلية لعوامل الاقتصاد الكلي، فضلاً عن تحسن الجودة الائتمانية لبعض العملاء، وكذلك قيام البنك بشطب بعض المديونيات.

وعلى الرغم من أن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحسوبة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي هما نظامان مختلفان ولا تصح مقارنتهما على هذا النحو، فإنه كما في سبتمبر 2021، تجاوزت مخصصات الميزانية العمومية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخسائر الائتمانية المتوقعة المحسوبة بنحو 184 مليون دينار كويتي، ما يوفر احتياطياً كبيراً للمجموعة لتحمل أي تأثير سلبي محتمل لحالة عدم اليقين السائدة على متطلبات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة.

وننتقل الآن إلى الشريحة الأخيرة من العرض.

وقبل أن أختتم حديثي، اسمحوا لي بعرض ملخص لأدائنا المالي خلال هذه الفترة.

لقد شهدنا خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021 استمراراً لاتجاه التعافي التدريجي وتساعد ملحوظ في تحسن العوامل الأساسية المحركة للأنشطة التشغيلية، والنمو القوي في حجم القروض، وانخفاض مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة، بالإضافة إلى قوة الميزانية العمومية، ومستويات السيولة المريحة، ومئات قاعدة رأس المال.

ننتقل الآن إلى التوقعات المستقبلية للفترة المتبقية من العام 2021.

في ظل الانتعاش التدريجي للأنشطة التجارية والتسارع الكبير في وتيرة التطعيم وعودة الأنشطة الاقتصادية وهي عوامل تمهد للعودة للبيئة التشغيلية الطبيعية، إلا أننا على دراية بأن هناك حالة من عدم اليقين لا زالت تخيم على الأجواء نتيجة لتداعيات الجائحة. كذلك، فمن المتوقع أن تظل بيئة أسعار الفائدة المنخفضة الحالية دون تغيير خلال الربع المقبل من العام. كل هذا يجعل من الصعب الوقوف على توقعات دقيقة بشأن المؤشرات الرئيسية. أما فيما يتعلق بنمو القروض، فقد سجلت نمواً قوياً بلغ 8.3% خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021، ونتوقع أن نشهد نمواً قوياً في خانة الأحاد للفترة الكاملة للعام 2021.

وفيما يخص صافي هامش الفائدة، فقد شهدنا تراجعاً في الهوامش خلال الربع الثالث من العام 2021، والذي من المتوقع أن يستمر كذلك خلال الربع الأخير. وبالتالي، فمن المرجح أن يستقر صافي هامش الفائدة للعام 2021 بأكمله، وعلى الرغم من استقراره إلى حد كبير، نتوقع انكماشاً طفيفاً عن مستوياته لفترة التسعة أشهر الأولى من العام والبالغ 2.25%.

كما بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات حوالي 39.1%. ونظراً لوجود تحديات خاصة ببيئة أسعار الفائدة، واستمرار برنامجنا الاستثماري لدعم مبادرات المجموعة المختلفة، فضلاً عن التكاليف الاستثنائية التي تحملتها المجموعة خلال الربع الثالث من العام 2021، فإنه من المتوقع بقاء هذه النسبة عند أواخر الثلاثينات.

ونظراً لأننا لم نتجاوز بعد بشكل كامل حالة عدم اليقين الناتجة عن تداعيات الجائحة، فإننا نرى أنه ليس من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية محددة بشأن تكلفة المخاطر، وبالتالي توقعات بشأن الأرباح وكفاية رأس المال. إلا أن تكلفة المخاطر حققت تحسناً ملحوظاً مقارنة بالعام 2020 حيث بلغت 0.81% لفترة التسعة أشهر 2021، ما يجعلنا متفائلين تفاعلاً حذراً باستمرار انخفاض تكلفة المخاطر خلال الربع الرابع من العام 2021. كما نأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع أهدافنا في الحفاظ عليها عند مستويات أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

وبذلك ينتهي استعراض النتائج المالية.



شكر أ لكم على وقتكم الثمين، وننتقل الآن مرة أخرى إلى أمير.

أمير حنا:

شكراً لك سوجيت.

شكراً لك سيد عصام.

كما هو معتاد سنتوقف قليلاً حتى ترد إلينا جميع الأسئلة ثم نبدأ في الرد عليها تباعاً.

وردتنا بعض الأسئلة التي سنبدأ في الإجابة عليها.

مرحباً بكم جميعاً، ونأسف لإبقائكم منتظرين. لدينا الكثير من الأسئلة هنا؛ ولكن كما ذكرت سلفاً، سنحاول تغطية موضوعات محددة.

هناك على الأقل 4 أو 5 أسئلة تتناول صافي هامش الفائدة والتوقعات الخاصة بها وكيف نرى تطورها مستقبلاً.

لقد قدمنا إرشادات بشأن صافي هامش الفائدة، لكنني سأفسح المجال لسوجيت لإعطائكم مزيداً من التفاصيل عن توقعاتنا الخاصة بالعوائد وتكلفة التمويل مستقبلاً.

إليك سوجيت.

سوجيت رونغي:

فيما يخص صافي هامش الفائدة، فقد شهدنا انكماشاً طفيفاً في الربع الثالث. وكما تعلمون، فقد بلغ صافي هامش الفائدة للربع الثالث نحو 2.18%. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض العوائد تأثراً بعدد من العوامل. فعلى سبيل المثال، ساهم مزيج نمو القروض وانخفاض العوائد على المشتريات الجديدة من الأوراق المالية الاستثمارية في فرض ضغوط على صافي هامش الفائدة. فعادةً ما تكون العوائد على القروض والاستثمارات في الفروع الخارجية أقل من الكويت، ويلعب هذا المزيج دوراً.

كما كانت تكلفة التمويل تتجه نحو الانخفاض حتى الربع الماضي، وارتفعت قليلاً خلال الربع الثالث. فإذا قمنا بحجز ودائع أطول أجلاً، يمكننا أن نرى بعض الارتفاع في تكلفة التمويل. ومن منظور إرشادي، نرى أن فرص تقنين تكلفة التمويل قد تحققت بالكامل، ولا نتوقع تكلفة تمويل أقل.

وعلى صعيد توقعات صافي هامش الفائدة، سيعتمد أي ارتفاع على النمو الذي سيتحقق خلال الربع القادم أو الأرباع القليلة القادمة. هذا هو المجال الذي يمكننا أن نشهد فيه تحسناً طفيفاً في العوائد وصافي هامش الفائدة بشكل عام. كما أود الإشارة إلى أنه من المتوقع بقاء صافي هامش الفائدة مستقراً إلى حد كبير عند مستويات هذا الربع.

لدينا أيضاً بعض الأسئلة عن قانون الرهن العقاري والموافقة المحتملة عليه من حيث التوقيت، وتأثيره على نمو القروض والربحية؟

أمير حنا:

أعتقد أن القياس الكمي صعب بعض الشيء في هذه المرحلة.

للحصول على تفاصيل بشأن القانون والمستجدات الخاصة في هذا الشأن ننقل إلى السيد عصام.

عصام الصقر:

فيما يتعلق بقانون الرهن العقاري، فهو قرار سياسي إلى حد ما. وكما أوضحنا في مؤتمراتنا التحليلية السابقة، فإنه لا شك في وجود حاجة وضرورة لإقرار هذا القانون.

فألية تمويل الإسكان الحالية من قبل بنك الائتمان الكويتي ستؤدي إلى تأخير الجهود المبذولة لحل الطلب المتزايد على المنازل السكنية، لا سيما بالنظر إلى شريحة الشباب الكويتيين.

وفي حالة إقرار قانون الرهن العقاري، ستحقق البنوك استفادة كبيرة بالتأكد، حيث ستقدم منتجاً جديداً من المتوقع أن يكون عليه طلب كبير في السوق الكويتي على غرار ما رأيناه في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

ولكنه من السابق لأوانه تحديد آفاق هذه الفوائد؛ حيث إن هناك الكثير من الأمور غير المحددة بشأن كيفية هيكله منتج الرهن العقاري عند إقرار القانون.

أمير حنا:

هناك بعض الأسئلة أيضاً عن نسبة التكلفة إلى الدخل، والتي تتناول بشكل رئيسي الوضع الطبيعي الجديد، ما هي المستويات الجديدة وما إذا كان هناك مجال للتحسن مستقبلاً؟

سوجيت رونغي:

يمكن تحليل نسبة التكلفة إلى الدخل من جانبين مختلفين. من ناحية الدخل، فقد تحسن توليد البنك للإيرادات مقارنة بالعام الماضي. ومع ذلك، ونظراً لبيئة أسعار الفائدة المنخفضة، لم نصل إلى المستويات التي اعتدنا أن نشهدها في الأوقات السابقة. وفي الوقت ذاته، يواصل البنك الاستثمار في المبادرات الاستراتيجية والتقنيات الرقمية.

أيضاً، إذا قمنا بمقارنة التكلفة الخاصة بالعام 2021 مع العام 2020؛ سنرى زيادات فيما يتعلق بالحوافز والمدفوعات المتغيرة والتي لم تكن موجودة خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020. وقد أدى كل هذا، فضلاً عن المكون الاستثنائي الذي ذكرته سابقاً، إلى وصول نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 39.1%.

وللإجابة على السؤال عما إذا كان هذا هو الوضع الطبيعي الجديد؛ فإننا لا نتوقع أن تنخفض نسبة التكلفة إلى الدخل في القريب العاجل، لأنه طالما استمرت بيئة أسعار الفائدة المنخفضة ولم ترتفع معدلات الفائدة، فلن تعود المستويات التي اعتدنا أن نراها في جانب الدخل. وبمجرد عودة هذه الميزة، سنرى بعض الانخفاض في نسبة التكلفة إلى الدخل. ومع ذلك، كل هذا يخضع لتوقيت رفع أسعار الفائدة ومحفظه البنك في ذلك الحين.

أمير حنا:

لدينا سؤال عن الاستراتيجية الرقمية والاستثمار الذي يقوم به البنك في الجانب الرقمي. يسأل أيضاً كيف سينعكس ذلك على نسبة الإيرادات والتكلفة إلى الدخل مستقبلاً.

سوجيت رونغي:

لقد استمر استثمار البنك في التقنيات الرقمية حتى أن ظروف الجائحة لم تثنتنا عن مواصلة استثمارنا في المبادرات التي بدأت قبل ظهور الجائحة.

وما تحقق إلى الآن هو هدف متوسط المدى للبنك في مسيرته نحو التحول الرقمي. ولا نتوقع فوائد كبيرة على المدى القصير. بالطبع، على المدى المتوسط، لا بد أننا سنكون قادرين على جني بعض الفوائد من استثماراتنا على صعيد التكلفة.

كذلك، فمن المهم جداً معرفة أن نية البنك في الاستثمار في المبادرات التكنولوجية والرقمية لا تتعلق فقط بالتكلفة، بل تهدف هذه الاستثمارات أيضاً إلى تحسين مستوى خدمة العملاء ومواكبة السوق الذي يشهد تحولاً سريعاً نحو الرقمنة.

أمير حنا:

هناك أسئلة عن نمو قروض التجزئة والتوقعات الخاصة باتجاهاتها بعد برنامج التأجيل. شهدنا خلال العام الماضي والعام الحالي تنفيذ برنامجين لتأجيل القروض حيث لم تقم البنوك بتحصيل الأقساط لمدة ستة أشهر. وبالتالي، فمن غير المتوقع أن تستمر مستويات النمو الحالية في جانب قروض التجزئة حتى العام 2022. ومن المحتمل أن نعود إلى مستويات نمو القروض التي شهدناها في السنوات السابقة للجائحة، أي مستويات أقل مما كانت عليه خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2021.

سوجيت رونغي:

لدينا سؤال عن تكلفة المخاطر مع بعض الضغط على صافي هامش الفائدة.

أمير حنا:

تقترب تكلفة المخاطر لفترة التسعة أشهر الأولى من 80 نقطة أساس مقابل 160 نقطة أساس للفترة المماثلة السابقة. فهل يمكننا أن نعتبر هذا الرقم الخاص بفترة التسعة أشهر الأولى اتجاهاً للعام بأكمله مع بعض التحسن خلال الربع الرابع؟

سوجيت رونغي:

انخفضت تكلفة المخاطر على أساس سنوي خلال الأرباع القليلة الماضية وشهدنا تحسناً في العوامل المحركة للأداء التشغيلي في الكويت. علاوة على ذلك، فقد تحسنت أيضاً جودة الائتمان لبعض الانكشافات.

وقد ساهمت هذه العوامل في خفض تكلفة المخاطر إلى 80 نقطة أساس كما رأينا في نهاية الربع الثالث. ومن منظور إرشادي، يمكننا أن نتوقع استمرار نفس هذه الاتجاهات خلال الربع القادم.

أمير حنا:

سنتوقف مرة أخرى لنصف دقيقة حتى يردنا المزيد من الأسئلة. إذا كان لديكم أي أسئلة، يرجى طرحها من خلال الرسائل.

عدنا مرة أخرى مع بعض الأسئلة الجديدة.

هناك بعض التوضيحات المطلوبة حول تكلفة المخاطر واتجاهاتها ما بعد الربع الثالث.

سوجيت، هل تود الإجابة على ذلك؟

نعم. فيما يتعلق بتكلفة المخاطر وكما قلنا مراراً، يتبع البنك نهجاً تاريخياً متحوطاً فيما يتعلق بالمخصصات، وقد تمسك البنك بذلك النهج خلال العام الماضي على وجه التحديد.

سوجيت رونغي:

انعكس التحسن التدريجي في البيئة التشغيلية على جودة الائتمان الخاصة ببعض الانكشافات، ما يعني أن بعض المخصصات التي قمنا بتجنبيها في وقت سابق لم تعد مطلوبة؛ لذا، تم تحرير جزء منها إلى حساب الأرباح والخسائر بينما تم استخدام الجزء الآخر لشطب انكشافات محددة.

وبشكل عام، من المتوقع أن تظل تكلفة المخاطر عند المستويات الحالية الخاصة بفترة التسعة أشهر الأولى من العام البالغة نحو 80 نقطة أساس خلال الربع الرابع ومطلع العام القادم.

أمير حنا: هناك سؤال عن أداء القروض المتعثرة وأسباب زيادتها بالربع الثاني وانخفاضها في الربع الثالث.

عصام الصقر: حسناً، يعود الأمر لمزيج من التحسن في بعض الانكشافات بالإضافة إلى عمليات الشطب. خلال الجائحة، اتخذ البنك نهجاً متحفظاً للغاية في تصنيف القروض المتعثرة، خاصة مع النظر إلى حالة عدم اليقين السائدة في ذلك الوقت. وقمنا أيضاً ببناء مخصصات احترازية على مدار الأرباع الماضية في محاولة لتغطية أية خسائر متوقعة نتيجة لتداعيات الجائحة على الشركات.

واليوم مع تحسن أوضاع البيئة التشغيلية واستمرار انتظام بعض الانكشافات المصنفة سابقاً ضمن القروض المتعثرة، فقد تم إزالتها من محفظة القروض المتعثرة. كما أنه بسبب نهجنا المتحفظ في تجنيد المخصصات خلال الأرباع الأخيرة، تمكنا من شطب بعض الانكشافات، ما أدى إلى خفض نسبة القروض المتعثرة.

أمير حنا: نحرص أن نوضح، أن علينا تجاوز بعض الأسئلة لأن إجابتها لا تقع ضمن ما يمكن الإفصاح عنه علانية، ولهذا السبب قد نجيب على بعض الأسئلة فقط.

سؤال آخر عن التوقعات. لماذا يبقى البنك حذراً فيما يتعلق بتقديرات الفترة الكاملة للعام رغم النمو القوي للقروض خلال فترة التسعة أشهر الأولى؟

سوجيت رونغي: بالفعل، كان نمو القروض خلال فترة التسعة أشهر الأولى قوياً للغاية. كما أن لدى البنك خطط لأداء قوي لمحفظة القروض خلال الربع الرابع والعام القادم أيضاً. ومع ذلك، فإننا نتوخى الحذر بعض الشيء فيما يتعلق بالتقديرات الخاصة بنمو القروض حيث نبقى عند مستوى مرتفع من الأحاد لأن بعض القروض ذات طبيعة مؤسسية وقد تحتاج لبعض الوقت. حيث يمكن إبرام هذه القروض خلال الربع الرابع أو العام المقبل. ونظراً لأن التقديرات خاصة بالعام 2021 بالكامل، فقد جعلنا توقعاتنا عند أعلى مستوى في الأحاد، وهذه طريقة تقييمنا للأمر في الوقت الحالي.

أمير حنا: ما هو موعد استلام المدفوعات الحكومية الخاصة ببرنامج تأجيل القروض؟

سوجيت رونغي: تم الانتهاء من العمل على تحديد وتدقيق المبلغ الذي سيتم استلامه من الحكومة خلال هذا الربع. كما تم تقديم التقارير إلى بنك الكويت المركزي وهناك إجراءات من طرف البنك



المركزي والحكومة لتحديد توقيت دفع هذه المبالغ. لهذا، فإنه من المنتظر أن تقوم الحكومة بدفع المبالغ، ولا يمكننا تحديد الموعد، ولكن سيكون ذلك في إطار زمني معقول.

أمير حنا: لدينا سؤال عن تطبيق المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية IFRS9 وما إذا كان يمكن تطبيقه أوائل العام المقبل. وأثر ذلك على تحرير فوائض المخصصات الذي يمكن أن يحدث تدريجياً أو دفعة واحدة.

سوجيت رونغي: كان تطبيق المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية ليحل محل آلية بنك الكويت المركزي المتعلقة بحساب المخصصات محل نقاش منذ ظهور المعيار. ولم نتلق أي إيعاز من بنك الكويت المركزي عما إذا كان التطبيق قد يتم خلال العام المقبل. لذا، يجب علينا أن ننتظر ونتابع كيف تسير الأمور.

أمير حنا: هل هناك أي مستجدات فيما يخص قانون الدين العام؟

عصام الصقر: حسناً، على الرغم من الزيادات الأخيرة في أسعار النفط وتأثيرها الإيجابي على عجز الموازنة؛ ما زلنا نرى إصراراً من الحكومة على إقرار قانون الدين. وعلى غرار قانون الرهن العقاري، فهو قرار سياسي بعض الشيء. فالسيولة المتوفرة في صندوق الاحتياطي العام آخذة في التناقص؛ كما أن مقايضة الأصول أو السحب من صندوق الأجيال غير مجدية اقتصادياً وغير مستدامة. لذلك نأمل أن يهدئ الحوار الوطني التوترات بين الحكومة والبرلمان ويؤدي إلى إقرار قانون الدين العام، حيث أن الحلول محدودة للغاية في حال لم يتم إقراره.

أمير حنا: بالعودة إلى نسبة التكلفة إلى الدخل مرة أخرى. لقد أوضحتم أن هناك بعض التكاليف غير المتكررة في الربع الثالث مما أدى إلى تراجع نسبة التكلفة إلى الدخل، هل يمكنكم أن تخبرونا عن حجم وطبيعة هذه التكاليف الاستثنائية

سوجيت رونغي: كانت التكاليف الاستثنائية غير المتكررة التي شهدناها في الربع الثالث من تكاليف الموظفين بالإضافة إلى تكاليف أخرى. الجزء المهم يتعلق بتكلفة الموظفين. إذا كنتم ترغبون في تقييم التأثير، وإزالة هذه العناصر الاستثنائية من قاعدة التكلفة، فإن نسبة التكلفة إلى الدخل للربع الثالث والتي تبلغ 42% ستكون قريبة مما لدينا في التسعة أشهر الأولى والبالغة 39%.

أمير حنا: هل يجب إقرار قانون الدين العام أولاً قبل اقرار قانون الرهن العقاري؟

عصام الصقر: لا أعتقد أن هناك صلة بين الأمرين. فمن الممكن أن يتم ترك أحد القانونين وإقرار الآخر، أو إقرارهما معاً، فليست هناك صلة بالفعل. ولكن كما ذكرت سابقاً فهو قانون ذو أبعاد سياسية، ونأمل مع ما نسمعه الآن في وسائل الإعلام، أن يهدئ الحوار الوطني الأمور ويتم إقرار كلا القانونين.

فيما يتعلق بقانون الدين العام، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن اللجوء إلى صندوق الأجيال المقبلة حل غير مجدٍ اقتصادياً وغير مستدام، وهذا يعني أن الحكومة لن يكون أمامها خيار آخر سوى إقرار هذا القانون.

أمير حنا:

بهذا نكون قد انتهينا من الإجابة على الأسئلة التي وردت إلينا.  
شكراً جزيلاً لكم على حضور مكالمة اليوم. وإذا كانت لديكم أي أسئلة أخرى، فيمكنكم إرسالها مباشرة إلى البريد الإلكتروني الخاص بعلاقات المستثمرين، وسوف نقوم بالإجابة على جميع هذه الأسئلة بكل سرور.  
شكراً جزيلاً للجميع.

إلينا سانشيز:

شكراً لك أمير. أود أن أشكر الإدارة التنفيذية لبنك الكويت الوطني لوقتهم الثمين وأود أن أشكركم جميعاً لمشاركتنا في هذا المؤتمر اليوم.  
وبهذا نصل إلى نهاية مكالمة اليوم.